

شرح فقه البيوع

الدرس الثالث والعشرون

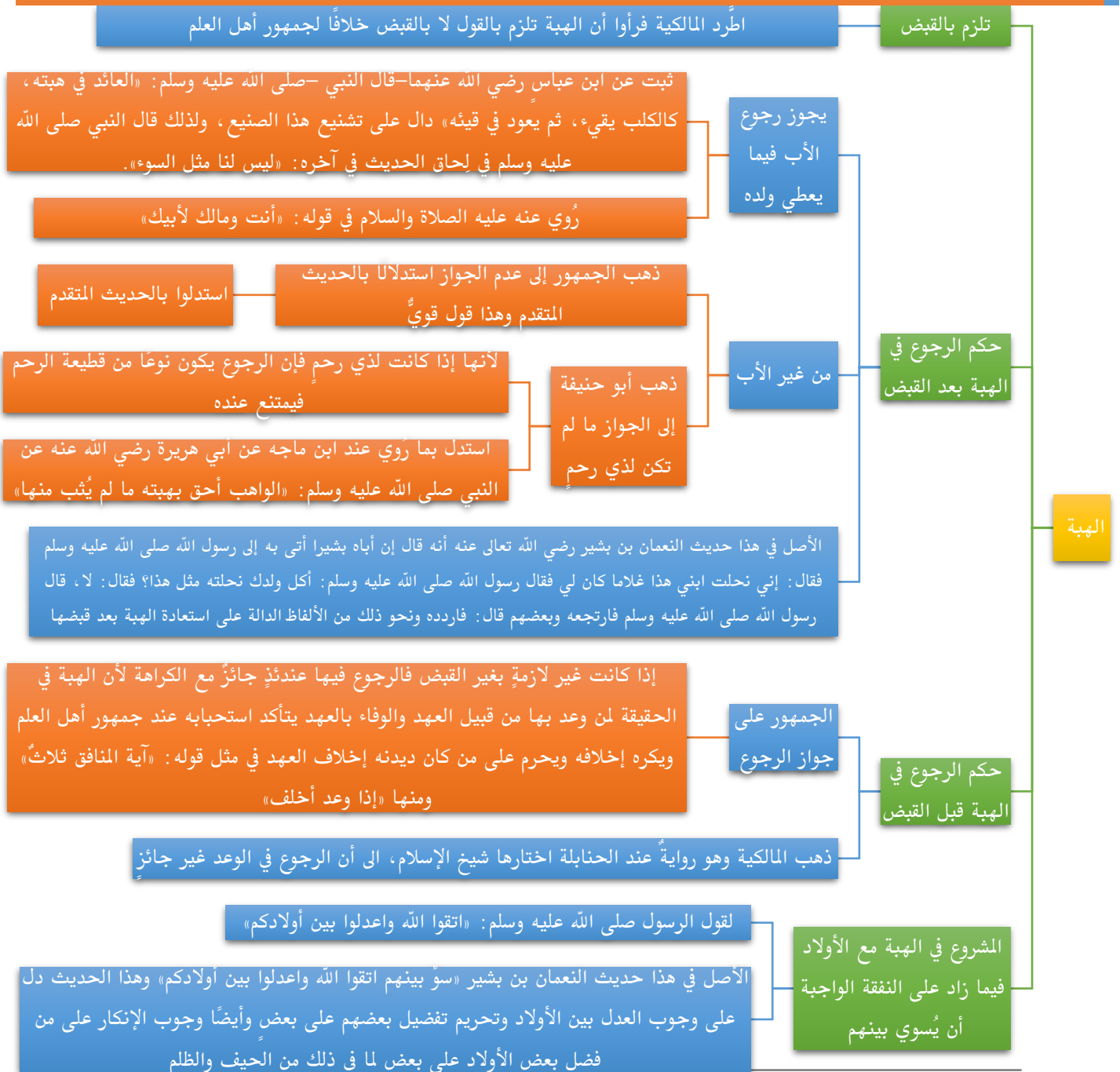


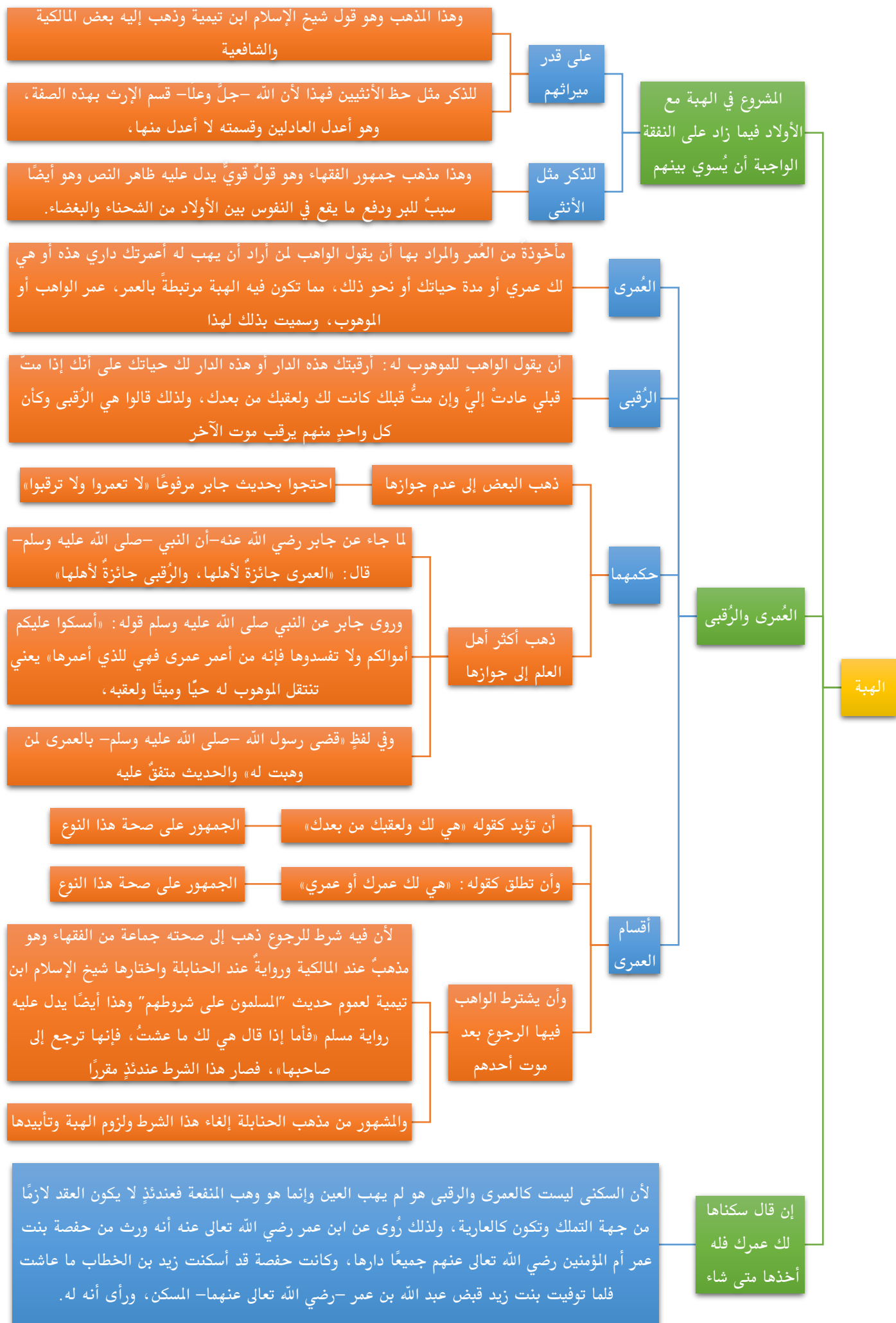
باب الهبة

وهي تملك المال في الحياة بغير عوض، وتصح بالإيجاب والقبول والعطية المقترنة بما يدل عليها.

وتلزم بالقبض، ولا يجوز الرجوع فيها، إلا الأب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده، والمشروع في عطية الأولاد أن يسوي بينهم على قدر ميراثهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم.

وإذا قال لرجل: أعمرتك داري أو هي لك عمري، فهي له ولورثته من بعده، وإن قال: سكتاها لك عمرك، فله أخذها متى شاء.





تبرعات المريض مرض الموت المخوف ومن هو في الخوف كالمريض كالواقف بين الصفيين عند التقاء القتال ومن قدم ليقتل، وراكب البحر حال هيجانه ومن وقع الطاعون ببلده إذا اتصل بهم الموت - حكمها حكم وصيته في ستة أحكام:

أحدها: أنها لا تجوز لأجنبي بزيادة على الثلث ولا لوارث بشئ إلا بإجازة الورثة، لما روي أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم النبي صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً فأعتق اثنين وأرق أربعة.

الثاني: أن الحرية تجمع في بعض العبيد بالقرعة إذا لم يف الثلث بالجميع للخبر.

الثالث: أنه إذا أعتق عبداً غير معين أو معيناً فأشكّل أخرج بالقرعة.

الرابع: أنه يعتبر خروجها من الثلث حال الموت، فلو أعتق عبداً لا مال له سواه أو تبرع به ثم ملك عند الموت ضعف قيمته تبيناً أنه عتق كله حين إعتاقه وكان ما كسبه بعد ذلك له، وإن صار عليه دين يستغرقه لم يعتق منه شئ، ولا يصح تبرعه به، ولو وصى له بشئ فلم يأخذه الموصى له زماناً قوم عليه وقت الموت لا وقت الأخذ.

الخامس: أن كونه وارثاً يعتبر حالة الموت فيهما فلو أعطاه أخاه أو وصى له ولا ولد له فولد له ابن صحت العطية والوصية ولو كان له ابن فمات بطلت.

السادس: أنه لا يعتبر رد الورثة وإجازتهم إلا بعد الموت فيهما.

وتفارق العطية الوصية في أحكام أربعة:

أحدها: أن العطية تنفذ من حينها، فلو أعتق عبداً أو أعطاه إنساناً صار المعتق حراً وملكه المعطي وكسبه له ولو وصى به أو دبره لم يعتق ولم يملكه الموصى له إلا بعد الموت، وما كسب أو حدث فيه من نماء منفصل فهو للورثة.

الثاني: أن العطية يعتبر قبولها وردّها حين وجودها كعطية الصحيح، والوصية لا يعتبر قبولها ولا ردّها إلا بعد موت الموصي.

الثالث: أنها تقع لازمة لا يملك المعطي الرجوع فيها، والوصية له الرجوع فيها متى شاء.

الرابع: أن يبدأ بالأول فالأول منها إذا ضاق الثلث عن جميعها، والوصية يسوى بين الأول منها والآخر، ويدخل النقص على كل واحد بقدر وصيته سواء كان فيها عتق أو لم يكن، وكذلك الحكم في العطايا إذا وقعت دفعة واحدة.

نوع من الهبة له أحكام تختص به فهو يكون في حال مرض الموت المخوف ومن هو في الخوف كالمريض وليس هبة مطلقة

مرض الموت المخوف: أي مرض الموت الذي يخاف على صاحبه من هلاكه فيه وهذا عادة يُقرر من قبل الأطباء

كالواقف بين الصفيين عند التقاء القتال فاحتمال هلاكه كبير

ومن قدّم ليقتل سواء كان قتله قصاصاً أو لغيره

وراكب البحر حال هيجانه أي إن كان ساكناً فليس بمخوف وإن اضطرب وهبت الرياح العاصف فهو مخوف كما قال تعالى عن المشركين [فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ] وذلك إذا ماجت به الرياح واضطربت السفن وهذا هو المذهب عند الحنابلة والشافعية وذهب بعض الفقهاء من الحنابلة والشافعية إلى أن ذلك ليس بمخوف والقول الأول هو الظاهر لأنهم في حال متقارب

ومن وقع الطاعون ببلده إذا اتصل بهم الموت: الطاعون مرضٌ خطيرٌ كان منتشراً لدى الأولين وهو معدٍ يؤدي إلى الهلاك والمعروف أنه إذا وقع في بلدٍ ينتشر ويقضي على أهلها وهذا قد استجدت بصفته الآن أمراضٌ معاصرةٌ مثل الكوليرا والحمى الشوكية فمن وقعت عليه هذه الأمراض كان من هؤلاء، أو إذا وقع المرض في مكانٍ محصورٍ وكان هذا المرض معدياً، فيكون عندئذٍ في حكم من وقع الطاعون ببلده إذا اتصل به الموت، وهو منهيٌّ عن الخروج عنها كما نهي غيره عن الدخول إليها

ومن هو في الخوف كالمريض: يعني من هو في حكم المريض مرض الموت من جهة غلبة الظن بهلاكه مثال:

عطية المريض

لا تجوز لأجنبي
بزيادة على الثلث
ولا لوارث إلا
بإجازة الورثة

يعني بأن يعطى أحد الورثة من هذه الهبة ، فعندئذٍ الحق لهم وهو قد ثبت بتنازلهم عن حقهم فيكون ذلك من قبيل الإسقاط ويجوز عندئذٍ إعطاء الوارث مع أن الأصل كما هو مقرر من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «لا وصية لوارث» فإذا أجاز الورثة ذلك جاز

لما روي أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند موته ، الرجل لما أعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له مالٌ غيرهم ، فدعا بهم النبي صلى الله عليه وسلم فجزئهم ثلاثة أجزاء بالقرعة فأعتق اثنين وأرق أربعة

أن الحرية تُجمع في
بعض العبيد بالقرعة
إذا لم يف الثلث
بالجميع الخبر

الخبر المتقدم أفادنا أن الحرية تُجمع في بعض العبيد بالقرعة إذا لم يف الثلث بالجميع للخبر ، للنص الدال على ذلك ، فمريض الموت إذا أعتق عبداً من عبيده في حال مرضه فلا ينجز من هذا العتق إلا ما كان بمقدار الثلث وهذا مذهب جمهور الفقهاء وذلك للدليل المتقدم في قصة النبي صلى الله عليه وسلم مع الستة أعبد

أنه إذا أعتق عبداً
غير معين أو معيناً
فأشكر أخرج
بالقرعة

إذا قام مريض الموت من هلاكه فقال أحد عبيدي حراً لوجه الله أو عيّن أحد عبيده فقال عبيدي فلان حر وكان هناك من يماثله في الاسم أو الكنية فأشكر على الورثة من المقصود بالعتق فهنا يخرج عن طريق القرعة ، والقرعة هي الإستهام ، وهي التي تكون من قبيل الحظ والنصيب ولها أصل في الشريعة وقد جاء في كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُوَسَّسْ لِمَنْ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ فساهم أي قارع والنبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فمن وقع عليها السهم أخذها فالقاعدة في هذا أن القرعة يُلجأ إليها عند الإشكال وعدم تمييز الحقوق بمميز أو مرجح وهي أمانة تثبت بها الحكم وتنقطع بها الخصومة

فيمكن إذا مات يكون خسر نصف ماله فلو أن شخصاً كان يملك ثلاثين ألفاً قال وهو في مرض الموت أنا أعطيتُ فلاناً من الناس عشرة آلاف فلما خسر نصف ماله أصبحت العشرة أكثر من النصف لذلك المعتبر يعتبر خروجها من الثلث ، ذلك لأن الثلث هو الحال الذي يحصل به الانتقال إلى الوارث والموصى له بوصية أو عطية

إذا كان لا يملك غير هذا المملوك أو هذه السيارة أثناء إخراجها من ملكها على سبيل العطية ثم ملك عند الموت ضعفها فتكون عندئذٍ ثلثاً وتنفذ الوصية

الاعتبار بقيمة
الموصى به
وخروجه من الثلث
هو حال الموت

إذا المملوك كسب بعد عتقه مكسباً في هذه الفترة بين التلفظ بالعتق وبين الموت لهذا المعتبر فما ملكه له لأنه صار حراً

إن صار على المتبرع ديون تستغرق جميع المال ومن المعلوم أن الديون تتعلق بعين التركة فلا يعمل بالوصية ولا بالعطية لأن الدين مقدّم عليها كما جاء من حديث عليّ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قضى بالدين قبل الوصية وهذا محل إجماع بين العلماء.

لو أوصى شخص في مرض موته بعتاء لشخص فلم يأخذه حتى توفي الموصي بعد مدة طويلة فإن الموصي له يستحق العطاء بقيمته حين تحقق الموت لأنه وقت نفاذ الوصية فإن كان الموصي به وقت الموت ثلث التركة في القيمة أو دونه نفذت الوصية واستحقته الموصي له.

أن كونه وارثاً يعتبر حالة الموت
فيهما فلو أعطى أخاه أو وصّى
له ولا ولد له فولد له ابنٌ صحت
العطية والوصية

كونه لا وصية لوارث المعتبر عند موته فلو انه لا ولد له فمن المعلوم أن الأخ يرث مادام لا يوجد فرع وارث ذكر فلو أوصى له فتكون الوصية في الحقيقة لوارث ، فلو فولد له ابنٌ ذكر لأن البنت لا تحجب الأخ عن الميراث فهنا يكون حكم العطية صحيحاً ولو كان له ابنٌ فمات بطلت لأنه أصبح وارثاً